صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم عبد التواب أحمد
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير الفحص المحدود .	١
قائمة المركز المالى .	٢
قائمة الدخل .	٣
قائمة الدخل الشامل .	٤
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق.	٥
قائمة التدفقات النقدية .	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .	٧-١٧
أهم السياسات المحاسبية المطبقة .	١٨-٣٤

حازم عبد التواب
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في صافى أصول الصندوق والتدفقات النقديه المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم الماليه الدوريه عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرة توجيه إنتباة

ومع عدم اعتبار مايلي تحفظا كما هو مبين تفصيلا بالإيضاح رقم (٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الى انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصر، وكما هو مبين بالإيضاح المذكور أعلاه قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فأن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من آثار، وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

مراقبا الحسابات

حازم عبد التواب أحمد

سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (١١٣)
حازم عبد التواب وشركاه

وحيد عبد الغفار

سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٦)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

بيكر تلي
وحيد عبد الغفار
وشركاه

القاهرة فى : ٢١ نوفمبر ٢٠٢١

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

		٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول			
ألاصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٨٥ ٤٣٠ ٧٧٤	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥
أذون خزانة	(٥)	١ ٥٦٤ ١١٩ ٥٠٧	١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧
قروض لشركات سمسرة	(٦)	٤٠٣ ٢١٨	٩٧٢ ٢١٨
وثائق استثمار	(٧)	٣٧ ٤٤٢ ٦٢٦	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢ ٠٥٥ ١٨٩ ٠٢٦	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١ ٥٣٣ ٩١١	٦ ٥٤١ ٣٥٧
إجمالى ألاصول المتداولة		**٣ ٧٤٤ ١١٩ ٠٦٢**	**٣ ٤٨١ ٦٦٣ ٠٤٦**
ألاصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	١١٠ ١٧٤	٣١٩ ٨٢٣
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١١)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
أصول ضريبية مؤجلة	(١٤)	٤٩ ٥٩٧	٢٤ ٤٠٣
إجمالى الأصول غير المتداولة		**٩ ٩٥٩ ٧٧١**	**١٠ ١٤٤ ٢٢٦**
إجمالى الأصول		**٣ ٧٥٤ ٠٧٨ ٨٣٣**	**٣ ٤٩١ ٨٠٧ ٢٧٢**
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة آخرى	(١٢)	٢٩ ٣٦٨ ٠٦٦	١٠ ٠٣٤ ٤٥٨
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	٤ ٥٧٥ ٣٦٠	٧ ٧٣٥ ٧٦٤
دائنو توزيعات	(١٩)	--	٣٤٦ ٦١٩
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**٣٣ ٩٤٣ ٤٢٦**	**١٨ ١١٦ ٨٤١**
إجمالي الإلتزامات		**٣٣ ٩٤٣ ٤٢٦**	**١٨ ١١٦ ٨٤١**
صافي أصول الصندوق		**٣ ٧٢٠ ١٣٥ ٤٠٧**	**٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١**
ويتم تمويلها علي النحو التالي :			
فائض الموارد	(١٥)	١ ٦٣١ ٧٦٧ ٦٦٠	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩
أرباح مرحلة		١ ٧٨٦ ٨١٢ ٦١٢	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠
أرباح الفترة / العام		٢٥٦ ٤٧٧ ٠٣٧	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		**٣ ٧٢٠ ١٣٥ ٤٠٧**	**٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير الفحص المحدود "مرفق"

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	التسعة أشهر المنتهية فى		الثلاثة أشهر المنتهية فى	
		٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
إيرادات النشاط					
عوائد بنكية		٢ ٢٦٠ ١١١	١ ٥٣٤ ٦٩٠	٨١٣ ٤٧٢	٥٥٦ ٨٨٩
عوائد أذون خزانة	(٥)	١٣١ ٠٨١ ٩٠٣	١٣٢ ٠٢١ ٧٩٦	٤٧ ٤٦٤ ٩٩٦	٤٣ ٣٥٥ ٥١٨
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	٢ ٩٣٦ ٤٩٥	٣ ٠٩٢ ٩٠٥	١ ١٧٣ ٧٥٤	٩٧٦ ٨٦٨
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٠٢ ٠٧٥ ٦٢٧	١٨٦ ٣٠٥ ٢٩٤	٦٧ ٠٠٤ ٦٤٨	٦٣ ٠٠٩ ٨٩٢
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٣ ٥٤٨ ٣٦٥	٤ ١٦٢ ٩٢٥	١ ١١٤ ٥١١	١ ٣٥١ ٢٧٩
عوائد سلف عاملين		٥٨ ٥٩٢	٧٤ ٤٨٢	١٨ ٢٠٧	٢٢ ١٤٣
ايرادات اخرى		--	٤ ٥٠٢	--	٤ ٥٠٢
إجمالي إيرادات النشاط		٣٤١ ٩٦١ ٠٩٣	٣٢٧ ١٩٦ ٥٩٤	١١٧ ٥٨٩ ٥٨٨	١٠٩ ٢٧٧ ٠٩١
(يخصم) / يضاف :					
مصروفات عمومية و إدارية	(١٦)	(١٦ ٠٨٧ ٨١٦)	(٢٧ ١٩٤ ١٤٥)	(٦ ٣٥٥ ٦٦٣)	(٥ ١٦١ ٣٠٩)
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٢٤٩ ٧٨١)	(٧٤٩ ٦٦٣)	(٦٩ ٠٧١)	(٢٤٤ ٤٩٤)
فروق تقييم عملة أجنبية		(٢٥٠ ١٨٠)	(٢ ٩٢٣ ٩٦٨)	٢٥٠ ١٨١	(٢ ٧٦٢ ٢٣٣)
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(١ ٠١٥ ٠٨١)	(٥٦٩ ٣٠٠)	(٣٧٩ ٨٥٥)	(١٨٣ ٢٠٠)
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٣٢٤ ٣٥٨ ٢٣٥	٢٩٥ ٧٥٩ ٥١٨	١١١ ٠٣٥ ١٨٠	١٠٠ ٩٢٥ ٨٥٥
(يخصم) / يضاف:					
ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	(٣٥ ١٨٦ ٠٨٩)	(٣٣ ٧٠٨ ٨٢٤)	(١٠ ٩٤٠ ٥٩٥)	١٠ ١٦٥ ١٤١
ضرائب أذون خزانة و سندات		(٣٢ ٧٢٠ ٣٠٣)	(٣٦ ٨٣٠ ٤٨٥)	(١٠ ٤٢٦ ٠٩٤)	--
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٤)	٢٥ ١٩٤	٨٨ ٩٧٢	١٤ ٢٠١	٦٦ ٢٢٦
صافى أرباح الفترة بعد الضرائب		٢٥٦ ٤٧٧ ٠٣٧	٢٢٥ ٣٠٩ ١٨١	٨٩ ٦٨٢ ٦٩٢	١١١ ١٥٧ ٢٢٢

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	ايضاح	التسعة أشهر المنتهية فى		الثلاثة أشهر المنتهية فى	
		٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
صافى أرباح الفترة بعد الضرائب		٢٥٦ ٤٧٧ ٠٣٧	٢٢٥ ٣٠٩ ١٨١	٨٩ ٦٨٢ ٦٩٢	١١١ ١٥٧ ٢٢٢
الدخل الشامل الآخر					
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨	٥٩ ٤٣٣ ٦٨٤	(١٨ ٥٦٣ ٧٤٥)	(٨ ٧٨٥ ١٤٢)
مجموع الدخل الشامل الآخر		٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨	٥٩ ٤٣٣ ٦٨٤	(١٨ ٥٦٣ ٧٤٥)	(٨ ٧٨٥ ١٤٢)
إجمالى الدخل الشامل		٣٠١ ٥٥٥ ١٣٥	٢٨٤ ٧٤٢ ٨٦٥	٧١ ١١٨ ٩٤٧	١٠٢ ٣٧٢ ٠٨٠

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التغير فى صافي أصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	صافى أرباح الفترة	الأجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٠		١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦	١ ١٩٧ ٧٥٠ ١٣٧	٧٥ ٣٣٦ ١٨٣	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	٣ ١٢٧ ٣٠٣ ٢٤٤
فائض الموارد	(١٥)	٢١ ٣٣٥ ١٩٢	--	--	--	٢١ ٣٣٥ ١٩٢
محول إلى أرباح مرحلة		--	٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨	--	(٢٨٥ ٧٣٠ ٣١٨)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٧٥ ٣٣٦ ١٨٣)	--	(٧٥ ٣٣٦ ١٨٣)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	--	--	٥٩ ٤٣٣ ٦٨٤	--	٥٩ ٤٣٣ ٦٨٤
صافى أرباح الفترة		--	--		٢٢٥ ٣٠٩ ١٨١	٢٢٥ ٣٠٩ ١٨١
الرصيد فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠		١ ٥٨٩ ٨٢١ ٧٩٨	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	٥٩ ٤٣٣ ٦٨٤	٢٢٥ ٣٠٩ ١٨١	٣ ٣٥٨ ٠٤٥ ١١٨
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١		١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١
فائض الموارد	(١٥)	٢٨ ٧٠٦ ١٨١	--	--	--	٢٨ ٧٠٦ ١٨١
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	--	(٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٨٣ ٨١٦ ٣٤٠)	--	(٨٣ ٨١٦ ٣٤٠)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	--	--	٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨	--	٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨
صافى أرباح الفترة		--	--	--	٢٥٦ ٤٧٧ ٠٣٧	٢٥٦ ٤٧٧ ٠٣٧
الرصيد فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١		١ ٦٣١ ٧٦٧ ٦٦٠	١ ٧٨٦ ٨١٢ ٦١٢	٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨	٢٥٦ ٤٧٧ ٠٣٧	٣ ٧٢٠ ١٣٥ ٤٠٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٣٢٤ ٣٥٨ ٢٣٥	٢٩٥ ٧٥٩ ٥١٨
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٢٤٩ ٧٨١	٧٤٩ ٦٦٣
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	١ ٠١٥ ٠٨١	٥٦٩ ٣٠٠
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٣ ٥٤٨ ٣٦٥)	(٤ ١٦٢ ٩٢٥)
عوائد بنكية		(٢ ٢٦٠ ١١١)	(١ ٥٣٤ ٦٩٠)
عوائد أذون خزانة	(٥)	(١٣١ ٠٨١ ٩٠٣)	(١٣٢ ٠٢١ ٧٩٦)
عوائد من إستحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)	(٨)	(٢٠٢ ٠٧٥ ٦٢٧)	(١٨٦ ٣٠٥ ٢٩٤)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(٢ ٩٣٦ ٤٩٥)	(٣ ٠٩٢ ٩٠٥)
فروق تقييم عملة إجنبية		٢٥٠ ١٨٠	٢ ٩٢٣ ٩٦٨
		(١٦ ٠٢٩ ٢٢٤)	(٢٧ ١١٥ ١٦١)
التغير في :			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	٤ ٩٩٢ ٩٦٨	٤ ٤١٣ ٩٢٨
أرصدة دائنة أخرى	(١٢)	١٧ ٠١٧ ٣٥٥	(٨ ٤٥٦ ٦٥٦)
دائنو توزيعات		--	(٥ ٧٩٠)
التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		٥ ٩٨١ ٠٩٩	(٣١ ١٦٣ ٦٧٩)
ضرائب دخل مدفوعة		(٦٨ ٧٥٠ ٥٤٣)	(٨٦ ٣٢٥ ٤٨٩)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٦٢ ٧٦٩ ٤٤٤)	(١١٧ ٤٨٩ ١٦٨)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	(٤٠ ١٣٢)	(٢٧ ٤٥٢)
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٣١٤ ٠٨٢ ٦٢٨)	(٢٥٠ ٠١٠ ٥٦٩)
متحصلات من عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢١٥ ٤٨٠ ٤٦٤	١٩٧ ٦٣٤ ٧٨٠
متحصلات من استحقاق / بيع إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٢٦ ٠١٩ ٠٠٠	١١٠ ٧٧٥ ٥٠٠
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(١ ٨٦٤ ٢١١ ٤٨٧)	(٢ ٠٩٨ ٩٠١ ٤٣١)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	١ ٧٢٣ ٦٧٥ ٠٠٠	٢ ١٢٢ ٠٢٥ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	(٧٠٠ ٢١٧)	(٤٥ ٧٠٤ ٠٠٤)
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	٢١ ٧٦٨ ٤٧٢	٨١ ٢٣١
متحصلات من عوائد بنكية		٢ ٢٧٤ ٥٨٩	١ ٥٤٩ ٧٥٥
متحصلات من قروض شركات سمسرة	(٦)	٥٦٩ ٠٠٠	--
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		١٠ ٧٥٢ ٠٦١	٣٧ ٤٢٢ ٨١٠
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٥)	٢٨ ٧٠٦ ١٨١	٢١ ٣٣٥ ١٩٢
توزيعات ارباح مدفوعة		(٣٤٦ ٦١٩)	--
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		٢٨ ٣٥٩ ٥٦٢	٢١ ٣٣٥ ١٩٢
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال الفترة		(٢٣ ٦٥٧ ٨٢١)	(٥٨ ٧٣١ ١٦٦)
النقدية وما في حكمها – اول الفترة		١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥	١٠٨ ٣٤٦ ٦٦٩
فروق تقييم عملة اجنبية		(٢٥٠ ١٨٠)	(٢ ٩٢٣ ٩٦٨)
النقدية وما في حكمها – أخر الفترة	(٤)	٨٥ ٤٣٠ ٧٧٤	٤٦ ٦٩١ ٥٣٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

أنشئ **صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله . وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله ، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا يهدف إلى تحقيق ربح .

- شكل مجلس إدارة للصندوق في مايو ٢٠١٨ بموجب قرار السيدة / وزيرة الاستثمار رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٨ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، و لا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١% من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه وطبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ و المعدل بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ .
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي :**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.

- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تم تعديل تاريخ نهاية السنة المالية للقوائم المالية للصندوق ليصبح ٣١ ديسمبر من كل عام و ذلك بدلا من ٣٠ يونيو .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها :

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩ .

- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده .

- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الشركة ، بحد أدنى عشرة ألآف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه ، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠%) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة .

- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق ، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق ، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.

- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق ، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية و الشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية . بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق ، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة .

- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار .

- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الوارده بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله .

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية . وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.
- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبية المصري رقم (٤٨) " الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي رقم٩٥ لسنة ١٩٩٥- وتعديلاته- وصدور قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) – عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما فى حكمها

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	٢٨ ٩٤٧	--
بنوك حسابات جارية	٥٨ ٤٦٥ ٧٨٧	٥ ٩٢٧ ٨٣٦
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	--	٢٧ ١٠٦ ٠٠٠
	٥٨ ٤٩٤ ٧٣٤	٣٣ ٠٣٣ ٨٣٦
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	٢٦ ٩٣٦ ٠٤٠	١ ٣٨٥ ١٨٩
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	--	٧٤ ٩١٩ ٧٥٠
	٢٦ ٩٣٦ ٠٤٠	٧٦ ٣٠٤ ٩٣٩
	٨٥ ٤٣٠ ٧٧٤	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥

٥- أذون خزانة

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
أذون خزانة حق ٩١ يوم	--	٤٧ ٢٢٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	٥٠ ٨٢٥ ٠٠٠	--
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٣٠١ ١٠٠ ٠٠٠	٣٥٦ ٤٧٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	١ ٣١٨ ٩٥٠ ٠٠٠	٩٥٤ ٤٠٠ ٠٠٠
إجمالي	١ ٦٧٠ ٨٧٥ ٠٠٠	١ ٣٥٨ ١٠٠ ٠٠٠
يخصم :		
عوائد غير مستحقة*	(١٠٦ ٧٥٥ ٤٩٣)	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)
	١ ٥٦٤ ١١٩ ٥٠٧	١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال الفترة

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد أول الفترة / العام	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)
عوائد غير مستحقة من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام	(١٧٢ ٢٣٨ ٥١٣)	(١٧٠ ٧٥٨ ١٩٢)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال الفترة / العام	١٣١ ٠٨١ ٩٠٣	١٧٣ ٨٦٥ ٤٨١
رصيد أخر الفترة / العام	(١٠٦ ٧٥٥ ٤٩٣)	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠% من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين ، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية ، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢% ، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي :

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات .
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات .
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي .

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته و على الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

بلغ رصيد القروض الممنوحة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٠٣ ٢١٨ جنيه مصري كالتالي :

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
قروض لشركات السمسرة	١ ٤٢٥ ١٢٢	١ ٦٦٥ ٠٢٢
المسدد خلال الفترة	(٥٦٩ ٠٠٠)	(٢٣٩ ٩٠٠)
	٨٥٦ ١٢٢	١ ٤٢٥ ١٢٢
يخصم :-		
اضمحلال في قيمة قروض	(٤٥٢ ٩٠٤)	(٤٥٢ ٩٠٤)
	٤٠٣ ٢١٨	٩٧٢ ٢١٨

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- وثائق استثمار

	١ يناير ٢٠٢١	شراء وثائق	بيع / استرداد وثائق	فروق تقييم خلال الفترة	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	٢٠ ٦٩٠ ٣٨٦	٧٠٠ ٢١٧	(٢١ ٧٦٨ ٤٧٢)	١ ٤٤٠ ٤٩٥	١ ٠٦٢ ٦٢٦
وثائق صندوق مصر المستقبل	٣٤ ٨٨٤ ٠٠٠	--	--	١ ٤٩٦ ٠٠٠	٣٦ ٣٨٠ ٠٠٠
	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦	٧٠٠ ٢١٧	(٢١ ٧٦٨ ٤٧٢)	٢ ٩٣٦ ٤٩٥	٣٧ ٤٤٢ ٦٢٦

٨- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	تاريخ الاستحقاق	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٢	٢٣ ٧٢٩ ٧٢٩	--
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٥	٩٠ ٦٤٢ ٢٦٥	٩٠ ١٤٣ ٢٧٩
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٧	١٥ ٦٤٠ ٤٣٥	١١١ ٢٤٤ ٥٦٦
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٨	٧٠ ٥٩٣ ٩٤٤	٧٠ ٦٩٧ ٨٢٧
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٣١	٣٨ ٥٢٧ ٠٤٣	--
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٣٢	٦٩ ٤٩٩ ١٦٢	٦٩ ٥٣٧ ١٨٦
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٣٣	٧ ٧٩٢ ٩٨٨	--
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	١١١ ٣٣٣ ٧٤١	--
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	١٠٠ ٧٢١ ٨٦٢	١٥ ٩٨٢ ٢٠٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٤٢١ ١٤٥ ٢٣٠	٤٢٠ ٨٣٣ ٤٧٠
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	٢٤٠ ٤٧٥ ٥٤٩	١٢٣ ٤٣٧ ٨٢٣
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	٣٤٩ ٤٢٠ ٩٧٠	٣٢٢ ٠٨٠ ٤٧٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٢	٤٠٢ ٣٢٩ ١٠٨	٤٠١ ٧١٤ ٧٨٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢١	--	٢٢٥ ٥٨٣ ٤٨٥
إجمالي رصيد السندات		١ ٩٤١ ٨٥٢ ٠٢٦	١ ٨٥١ ٢٥٥ ١٠٩
يضاف :			
فوائد مستحقة		٦٨ ٢٥٨ ٩٠٢	٨١ ٦٦٣ ٧٤٤
فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)		٤٥ ٠٧٨ ٠٩٨	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠
		٢ ٠٥٥ ١٨٩ ٠٢٦	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣

** تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل خلال الفترة / العام فيما يلي:

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الرصيد في أول الفترة / العام	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠
استحقاق / بيع استثمارات مالية (دخل شامل)	(٢٢٦ ٠١٩ ٠٠٠)	(٣٣٥ ٧١٦ ٠٣٣)
شراء استثمارات (دخل شامل)	٣١٤ ٠٨٢ ٦٢٨	٤٨٤ ٢٧٣ ٥٦٢
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية (دخل شامل)	٢٠٢ ٠٧٥ ٦٢٧	٢٥٣ ٤٢٨ ٨٣٥
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٢١٥ ٤٨٠ ٤٦٤)	(٢٤٢ ٤١٩ ١٠٧)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة / العام	(١ ٠١٥ ٠٨١)	(١ ١٢٩ ٩٤٤)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة / العام	٣ ٥٤٨ ٣٦٥	٥ ٧٣٠ ٥٢٢
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)	(٣٨ ٧٣٨ ٢٤٢)	٨ ٤٨٠ ١٥٨
	٢ ٠٥٥ ١٨٩ ٠٢٦	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٧١ ٧٠٠	٧١ ٧٠٠
إيجار مقدم	٥٣٩ ٨١٠	٣٦٨ ٦٢٨
موارد مستحقة	١ ٠٠٥	٤ ٩٠٨ ٠٦٥
قروض وسلف للعاملين*	٨٧٥ ٤٨٥	١ ١٣٣ ٢٠٠
فوائد مستحقة	--	١٤ ٤٧٨
أخري	٤٥ ٩١١	٤٥ ٢٨٦
	١ ٥٣٣ ٩١١	٦ ٥٤١ ٣٥٧

*وفقا لقرار مجلس أدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة فى ١ يناير ٢٠٢١	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧١٩ ٩٢٩
الإضافات خلال الفترة	٩ ٢٠٠	٣٠ ٩٣٢	--	--	٤٠ ١٣٢
التكلفة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٥ ٨٤٤ ١٥٨	١ ٣٢٦ ٦٣٢	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٦٠ ٠٦١
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢١	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٠٠ ١٠٦
إهلاك الفترة	٢٣٣ ٦٢٦	١٦ ١٥٥	--	--	٢٤٩ ٧٨١
فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٥ ٨٠٩ ٤٠١	١ ٢٥١ ٢١٧	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٦٤٩ ٨٨٧
صافي القيمة الدفترية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٤ ٧٥٧	٧٥ ٤١٥	١	١	١١٠ ١٧٤
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩ ١٨٣	٦٠ ٦٣٨	١	١	٣١٩ ٨٢٣

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة فى ١يناير ٢٠٢٠	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢٠ ٨٠٠
الإضافات خلال العام	١٤ ٧٦٣	١٢ ٦٨٩	--	--	٢٧ ٤٥٢
الإستبعادات خلال العام	(١١ ٤٠٧)	(١٦ ٩١٦)	--	--	(٢٨ ٣٢٣)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧١٩ ٩٢٩
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢٠	٤ ٧٥١ ٧٧١	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٧٠ ٦٦٧	٦ ٥٥٤ ٤٤٤
إهلاك العام	٨٣٥ ٤١١	١٩ ٢٤٢	--	١٩ ٣٣٢	٨٧٣ ٩٨٥
مجمع إهلاك الإستبعادات	(١١ ٤٠٧)	(١٦ ٩١٦)	--	--	(٢٨ ٣٢٣)
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٠٠ ١٠٦
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩ ١٨٣	٦٠ ٦٣٨	١	١	٣١٩ ٨٢٣
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٧٩ ٨٣١	٦٧ ١٩١	١	١٩ ٣٣٣	١ ١٦٦ ٣٥٦

١١- إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٥٨%	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل.

١٢- أرصدة دائنة آخرى

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
مصروفات مستحقة	--	٤٤١ ٦٦٧
أتعاب مراقبي الحسابات	--	١٦٠ ٠٠٠
مكافأت مستحقة	--	٥ ٠٥٠ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	٣ ٧٢٠ ٨٢٦	١ ٠٨٨ ٠٨٧
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٢١١	١٤٨ ٢١١
المساهمة التكافلية *	--	١ ٠٩٤ ٩٣٣
دائنو شراء استثمارات مالية – H.C	٢٣ ٤٣٣ ٤٠٥	--
أرصدة دائنة أخرى **	١٣٢ ٧٤٠	١١٨ ٦٧٦
	٢٩ ٣٦٨ ٠٦٦	١٠ ٠٣٤ ٤٥٨

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية)

**تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات –...)

١٣- التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
ضريبة الدخل الجارية	٣٥ ١٨٦ ٠٨٩	٥٠ ٠٥٢ ٣١٩
يخصم:-		
ضرائب سندات مدفوعة	(٣٠ ٦١٠ ٧٢٩)	(٣٧ ٩٣٦ ٦٦١)
ضرائب أذون خزانة مدفوعة	--	(٤ ٣٧٩ ٨٩٤)
	٤ ٥٧٥ ٣٦٠	٧ ٧٣٥ ٧٦٤

١٤- الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل/(إلتزام)

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
	أصول	(إلتزامات)	أصول	(إلتزامات)
مخصصات	--	--	١١ ٤٤٥	--
الاصول الثابتة – إهلاك	٤٩ ٥٩٧	--	١٢ ٩٥٨	--
صافى الضريبة التى ينشأ عنها أصل	٤٩ ٥٩٧	--	٢٤ ٤٠٣	--

١٥- فائض الموارد

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد أول الفترة / العام (١)	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦
الموارد:		
مساهمات دورية (١٥/ أ)	٢٤ ٩٧٨ ٦١٧	٣٦ ٢٢١ ٨٢١
مساهمات عضوية (١٥/ ب)	٤ ٨٢٦ ٠٣٩	٢ ٣٦٤ ٨١٦
إجمالي الموارد	٢٩ ٨٠٤ ٦٥٦	٣٨ ٥٨٦ ٦٣٧
(يخصم) :		
فروق تقييم عملة	(٣٤٣ ٦٩٤)	(٣ ٤٢٥ ٥٦٥)
مقابل تغطية مخاطر(*)	(٧٥٤ ٧٨١)	(٥٨٦ ١٩٩)
فائض الموارد عن استخدامات الفترة / العام (٢)	٢٨ ٧٠٦ ١٨١	٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣
رصيد أخر الفترة / العام (١+٢)	١ ٦٣١ ٧٦٧ ٦٦٠	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

١٥/ أ مساهمات دورية

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركات السمسرة	٢٣ ٧٠٨ ٦١٥	٣٣ ٥٠٣ ١٩٦
أمناء الحفظ	--	١ ٥٧٠ ٩٧٨
اشتراكات صناديق الإستثمار	٤٥ ٣٥١	--
صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	٣٧ ٤٢٦	٨٩ ٢٩٠
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١ ١٨٧ ٢٢٥	١ ٠٥٨ ٣٥٧
	٢٤ ٩٧٨ ٦١٧	٣٦ ٢٢١ ٨٢١

١٥/ ب مساهمات عضوية

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
عضوية شركات السمسرة	--	١٠٠ ٠٠٠
عضوية أمين الحفظ	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
عضوية صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٤ ٥٢٦ ٠٣٩	٢ ٠٦٤ ٨١٦
	٤ ٨٢٦ ٠٣٩	٢ ٣٦٤ ٨١٦

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمه العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

١٦- مصروفات عمومية وإدارية

	عن الفترة المالية المنتهية فى	
	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
أجور ومرتبات ومكافآت	١٢ ٠١٧ ١٧٥	١٠ ٤٠٧ ٧٠٢
أدوات مكتبية	٣٩ ٦٤٩	٣٥ ٠٢٩
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٢٠ ٧٢٨	١٦ ٥٥٥
إيجارات	٥٩٧ ٥٠٢	٥٥٢ ٩٢٠
استشارات قانونية وضريبية	١١٢ ٠٠٠	١٠٢ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	٤٤ ٧٣١	٦٦ ٥٤٠
بدل حضور لجان	٧٩ ٠٠٠	٨١ ٠٠٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	١٥٦ ٠٠٠	٢١٣ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	٥٩٠ ٠١٨	٤٩٦ ٦٧٣
رسوم و اشتراكات	٧٧٤ ٢٤٠	٨٢١ ٤١٧
مصروفات علاج	٩٤٠ ٤٦٣	٩٥٩ ٠٨٢
مصروفات كهرباء	٨٢ ٣٢٣	٨٦ ١٤٠
مصروفات تليفون	١٠ ٠٦١	٩ ٣٣٩
مصروفات سويفت	٩٠ ٥٥٨	٣٠٧ ٠٩٠
مصروفات عمولات بنكية	٩٣ ١٢٠	١٠٣ ٦٥٧
علاقات عامة و إعلان(*)	٦٥ ١٧٠	٥ ٠٤٥ ٧٩٥
مصروفات صيانة	١٣٨ ٢٩٥	١٣٩ ٤١٣
مصروفات حاسب ألي	٦٧ ٠٠٨	٦١ ٧٢٩
مصروفات تأمين	٦١ ٣١٧	٦١ ٥٠٢
تشغيل سيارات	٣٣ ٨٦٩	٢٧ ٩٧٠
دعم مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين (**)	٦٠ ٠٠٠	٧ ٥٩٥ ٠٠٠
مصروفات أخرى	١٤ ٥٨٩	٤ ٥٩٢
	١٦ ٠٨٧ ٨١٦	٢٧ ١٩٤ ١٤٥

* طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٤) بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٠ بالموافقة على مشاركة الصندوق بمبلغ ٥ مليون جنيه مصرى فى تغطية تكاليف الحملة الأعلانية التى تنظمها البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ لتوعية المواطنين من خلال اعلانات تليفزيونية ووسائل التواصل الأجتماعى للتعريف بسوق المال وحث المواطنين على الأستثمار بسوق المال المصرى.

** طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٧) بتاريخ ٣٠ يونيو٢٠٢٠ بالموافقة على مساهمة الصندوق فى تحمل جزء من تكلفة مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين بشركات السمسرة والوساطة فى الأوراق المالية الأعضاء بالصندوق .

١٧- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي حيث يقوم شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ .

١٨- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ :

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية .
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ تم الفحص و السداد .
- السنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ جارى الفحص .

١٩- دائنو توزيعات

تمثل مبالغ مستحقه من سنوات سابقة قبل عام ٢٠١٤ لأعضاء الصندوق (شركات سمسرة - صناديق إستثمار) طبقاً لموافقة مجلس إدارة الصندوق حيث كانت الفقرة رقم (٤) من المادة (١٧) من النظام الأساسى للصندوق تسمح بتوزيع نسبة من صافى الربح على الشركات الأعضاء .
وننوه أنه لم يتم استحقاق اى توزيعات جديدة للشركات الأعضاء بعد صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الصندوق .

٢٠- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٠-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٠-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخري. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق تدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع،وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي :

الأصـــــــل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال

أ- الأصول المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل إذا ، وإذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الاولي بالأصل واثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية والتى يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

ب- الأصول غير المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية ، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ، ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

جـ- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري , ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ القوائم المالية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى يتم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

أيرادات التوزيعات

يتم الإعتراف بعائد إيرادات التوزيعات حين يحق للصندوق تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .

وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه .

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر السوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له .

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه .

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر .

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

وتستخدم الشركه اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى .

ولاغراض افصاحات القيمة العادله تضع الشركه فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى :

- المستوى الاول : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه .
- المستوى الثانى : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار) .
- المستوى الثالث : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر تحدد المنشاة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير .

السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢١

الاعتراف والقياس الأولي

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .
يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة .

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد .
يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :
يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و
ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.
الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشا خلاف ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

يقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين ، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛
المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة .
تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول.
يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على اساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
،عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في إعتباره :

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشي ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر

- تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر .

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمه العادله .
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر .

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول الماليه .
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة .

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . يقوم أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :
- يكون للمجموعة حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الصندوق
- نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الإختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة ، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية ، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الآجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاء على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

- عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن تعترف فقط كاصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- تستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد .
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الصندوق حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

- يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية،

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في إحتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخري يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

السياسة المطبقة اعتباراً من يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- تعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا :
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية)
- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيه على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخد في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية
- تعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما :
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا)
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الصندوق معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي .

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو اكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي .
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية : -
- صعوبات مالية كبيرة للمدين .
- خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق .
- إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى .
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول .

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر .

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك ، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.

- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشان اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح او الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح او الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها آية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح او الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح او الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الإستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح او الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، ويقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

يقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠% من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة ويقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢١- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية .

٢٢- الاحداث الهامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس فى الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فأنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.
- بتاريخ اول أكتوبر ٢٠١٩ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والذى الغى العمل بقراررئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠١٤ ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .
- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٩ .
- هذا و بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذلك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .
- هذا و بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها –لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصري	٦- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩)	يقوم الإدارة في الوقت	يسري المعيار رقم (٤٩)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
جديد (٤٩) "عقود التأجير "	"عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ وبلغيه. ٧- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الصندوق كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الصندوق ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٨- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٩- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ١٠- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	١١- تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	يقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

- هذا و بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ،هذا وقد إجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبى المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافى عن ذلك.